مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

2022-06-25
العدد: 3632

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللجئين الفلسطينيينفي سورية
The situation of Palestinian refugees in Syria

غوتيرش.. الاستثمار في الأونروا استقرار لمنطقة الشرق الأوسط بأكملها

- بنية تحتية بقدرات ذاتية في مخيم اليرموك
- مصر.. فلسطينيو سوريا يطالبون الأونروا والسفارة الفلسطينية بحقوقهم
- مخيم درعا.. عمليات صيانة جزئية لشبكة الصرف الصحي

آخر التطورات

قال الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش "خلال مؤتمر التعهدات للأونروا أول أمس الخميس في مدينة نيويورك إن الاستثمار في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هو "استثمار في استقرار منطقة الشرق الأوسط بأكملها."

وأوضح "غوتيريش" لـ لجنة الجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لتقديم التبرعات للأونروا "إن هذا يعني الاستثمار في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للاجئي فلسطين وتعزيز أهداف التنمية المستدامة" مضيفاً أن ذلك يعني "الاستثمار في المستقبل من خلال تعليم الأطفال والشباب والفتيات والفتيان والشابات والرجال، واحترام التزام المجتمع الدولي تجاه لاجئي فلسطين وحقوقهم حتى يتم إيجاد حل سياسي عادل ودائم".

ودعا غوتيريش الدبلوماسيين المشاركين في الجلسة إلى تخيل أنفسهم للحظة أنهم لاجئون فلسطينيون يعيشون في أحد المخيمات في لبنان أو سوريا أو الأردن أو غزة.

من جانبه قال المفوض العام للأونروا "فيليب لازاريني" إنه على مدى السنوات العشر الماضية، تسبب ركود تمويل الأونروا في حدوث انقطاعات وعدم القدرة على التنبؤ بالدخل، الأمر الذي أجبر الوكالة على العمل لمدة عشر سنوات بمتوسط عجز يبلغ حوالي 100 مليون دولار.

وأشار إلى أنه: "لا يمكن مقارنة الأونروا بأي وكالة إنسانية أخرى تابعة للأمم المتحدة"، لافتاً الانتباه إلى تفويضها القاضي بتقديم "خدمات شبيهة بخدمات الحكومة" ولكن بدون الأدوات الضريبية والمالية للحكومات، إذ تعتمد الوكالة اعتماداً شبه كامل على المساهمات الطوعية، بالأساس من الدول الأعضاء.

وتشمل طلبات الأونروا الحالية تمويل طارئ إضافي لتلبية الاحتياجات الإنسانية في سوريا وغزة والضفة الغربية ولبنان، ولدعم ملايين لاجئي فلسطين بالخدمات والبرامج الحيوية المنقذة للحياة.

في شأن آخر أفادت مصادر إعلامية من داخل مخيم اليرموك أن عدداً من العائلات الفلسطينية عادت إلى منازلها بعد سلسلة من النشاطات التعاونية التي أفضت لتأسيس بنية تحتية بقدرات ذاتية.

وحسب نشطاء فإن عدداً من العائلات المتجاورة في السكن قامت بجمع مبالغ نقدية واشترت ألواح طاقة شمسية لتأمين التيار الكهربائي الذي ساهم باستخراج المياه من أحد الآبار لتغذية خزانات الأهالي باحتياجاتهم اليومية من الماء دون الحاجة إلى انتظار ترميم شبكة المياه أو الكهرباء التي لا يُتوقع إنجازها خلال الفترة الحالية.

من جانبهم شجع ناشطون المبادرات الجماعية الهادفة لعودة الأهالي دون انتظار محافظة دمشق المخوَّلة بإعادة تأهيل البنى التحتية في مخيم اليرموك، والتي لم تضع خطة جدّية أو جدول زمني للبدء بإعادة تأهيل المرافق والخدمات الضرورية لعودة الأهالي الذين أرهقتهم إيجارات المنازل في دمشق وريفها.

في سياق مختلف جدد فلسطينيو سوريا في مصر، مطالبتهم وكالة الأونروا بتقديم المساعدات المادية والعينية، للتخفيف من الأعباء الاقتصادية التي أثقلت كاهلهم.

وأكد اللاجئون أنهم مسجَّلون لدى دوائر "وكالة الغوث" كلاجئين فلسطينيين، ومن حقهم الحصول على الخدمات التي حرموا منها أسوة باللاجئين الفلسطينيين الذين يتواجدون في

مناطق عملها الخمسة، مشيرين إلى أنهم بحاجة إلى الرعاية في كافة المجالات المعيشية والإغاثية والتعليمية والقانونية.

كما اشتكى فلسطينيو سوريا من طريقة تعامل السفارة الفلسطينية في مصر معهم، واتهموها بعدم الإيفاء بوعودها، وإغلاق جميع خطوط التواصل معهم.

وكان اللاجئون الفلسطينيون قد نفذوا وقفات احتجاجية أمام مبنى السفارة الفلسطينية للمطالبة بتحسين أوضاعهم القانونية والمعيشية، وتسجيلهم لدى المفوضيّة العليا للاجئين، والاعتراف بهم كلاجئين ومساواتهم باللاجئين السوريين.

بالانتقال إلى جنوب سوريا أفاد مراسل مجموعة العمل في مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين أن مديريتي الخدمات والصرف الصحي قامتا باستبدال أجزاء من شبكة الصرف الصحي والمجارير في المخيم.

وأوضح مراسلنا أن ورشات تابعة للبلدية قامت باستبدال خط من القساطل المتهالكة يبلغ طوله 30 متراً، كما أجرت عمليات تسليك لبعض القساطل الأخرى لإيقاف تدفق المياه العادمة إلى منازل الأهالي والشوارع الرئيسية.

تأتي هذه الإصلاحات بعد نداءات أطلقها الأهالي لإصلاح شبكة الصرف الصحّي التي أدى انسدادها مؤخراً إلى فيضان المنازل بمياه المجارير واختلاطها بماء الشرب.

ويعاني أهالي مخيم درعا أوضاعاً معيشية غاية في الصعوبة، ناهيك عن ضعف البنى التحتية ونقص الخدمات، وانعدام الموارد.